

توسيع الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا



الدكتور محمد كركي
مدير عام الصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي

الجامعة العربية إرتفاع مستوى البطالة على المستوى العربي.

ومن المرجح إستمرار تفاقم مشكلة البطالة في العالم العربي ما لم تهتم الدول بالحد من ذلك من خلال تكامل مجموعة من التدابير. لا سيما في مجال تطوير خدمات التعليم وشبكات الأمان الإجتماعي والقضاء على أمية النساء.

لذلك فإن دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا مدعوة لوضع البرامج اللازمة للحد من البطالة.



وفي هذا الاطار قامت وزارة العمل اللبنانية بإنشاء برنامج «أول عمل للشباب» الذي تتولى إدارته وتنفيذه المؤسسة الوطنية للإستخدام، والذي يعمل به لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع أصحاب العمل على توفير فرصة عمل أولى مستدامة للشباب اللبناني بغية الحد من هجرتهم وتزويدهم بالكفاءات المهنية. وذلك عبر قيام المؤسسة الوطنية للإستخدام بتقديم الحوافز لأصحاب العمل الذين يوظفون أجيراً لبنانياً يعمل للمرة الأولى ويلتزمون شروط البرنامج من خلال التعاقد بينهم وبين المؤسسة على تقديم مبلغ دعم من المؤسسة الوطنية للإستخدام

يصل إلى كامل الإشتراكات المتوجبة عن الاجير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن السنة الأولى وثلثي قيمة الإشتراكات المتوجبة للصندوق عن الفصلين الأولين من السنة الثانية بالإضافة الى حوافز أخرى تقررها المؤسسة وفق الأصول.

٢. تأمين الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم:

يلعب القطاع الإقتصادي غير المنظم دوراً بارزاً في إقتصاديات الدول العربية.

وبالرغم من الدور الإنتاجي للموس الذي يلعبه الإقتصاد غير المنظم في الدول العربية فإنه لا ينال قدرماً موازياً من الإهتمام الحكومي الرسمي ليؤدي دوراً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق مستوى أفضل من العمل اللائق للعاملين.

لذلك تبرز أهمية إتخاذ التدابير اللازمة لوضع تشريعات الحماية الإجتماعية للعاملين غير المنتظمة لتوفر لها دخلاً مناسباً في حالات فقد القدرة على العمل من جهة وللعمل على تحسين المهارات للإنتقال إلى قطاعات عمل تنفق وإحتياجات السوق وإلى التصنيع الزراعي من جهة أخرى. وكذلك هناك ضرورة لوضع حلول لتأمين التغطية الصحية للعاملين في القطاع غير المنظم.

٣. إستهداف الفئات الأكثر فقراً :

تشير أحدث تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إرتفاع نسبة من تقل دخولهم عن حد الفقر في العديد من الدول العربية . ويتلازم إرتفاع معدلات الفقر مع إنخفاض الإنفاق القومي على خدمات التعليم والصحة.

ومن هنا نشأت الحاجة إلى وضع برامج لإستهداف الشرائح الأكثر فقراً؛ ففي لبنان مثلاً وضع مشروع وطني لدعم العائلات الأكثر فقراً. حيث يتم حالياً إعطاء هذه العائلات التقديمات التالية :

- إعفائهم من دفع فواتير الكهرباء.
- تأمين أدوية الأمراض المزمنة مجاناً.
- الإستشفاء المجاني بنسبة ١٠٠٪ على عاتق وزارة الصحة.
- التعليم المجاني للأولاد في المدارس الرسمية إضافة إلى الكتب المدرسية.

٤. تعزيز الحماية الاجتماعية بجميع أشكالها لتتأثر أكبر عدد من المواطنين وصولاً إلى تكامل تدابير الضمان الاجتماعي الشامل:

يعتبر الضمان الاجتماعي الشامل هدفاً عاماً وأساسياً يوفر حماية إجتماعية فعالة تتم تشريعياً كإلتزامات قانونية إجتماعية. من هنا نشهد عدداً لا بأس به من البرامج في دول الشرق الاوسط وشمال

أفريقيا لتأمين التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين؛ ففي لبنان مثلاً تقوم الحكومة منذ فترة بدرس عدة مشاريع لتأمين جميع اللبنانيين صحياً. منها:

- مشروع البطاقة الصحية الذي عرضته وزارة الصحة العامة.
- مشروع التغطية الصحية الشاملة الذي اقترحه وزارة العمل.

٥. زيادة فرص عمل النساء:

لم يعد عمل المرأة مجرد حق من الحقوق الإنسانية بل أصبح ضرورة حتّمها الأحوال الإقتصادية التي أجبرت الجميع على العمل من أجل تأمين ظروف معيشية كريمة وأمنة وفي هذا الإطار أصبح لعمل المرأة دور إقتصادي هام في توفير مستوى معيشة معقول للأسرة وإرتفعت نسبة النساء اللواتي يدخلن سوق العمل خلال السنوات الأخيرة وأصبح عدد كبير منهن يشكل قوة إقتصادية نشيطة في المجتمع.

ولنا أن نعترف بالدور المتميز للمرأة العاملة في التنمية إذ أنها تتحمل أعباء متعددة لجمعها بين صفتين صفة المرأة العاملة المنتجة وصفة الأم وربة المنزل التي تمارس مهام المنزل بعد العودة من العمل. وتؤكد الإحصاءات التناقض النسبي لفرص النساء في العمل بالنسبة للرجال بشكل ملحوظ على المستوى العربي.

ولا شك أن ضعف معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة على المستوى العربي يؤشر الى وجود طاقات بشرية هائلة خارج سوق العمل لذلك هناك ضرورة لتنفيذ إستراتيجيات وسياسات لدعم التشغيل وخلق فرص عمل للإناث.

٦. وضع سياسات متكاملة على صعيد الإقتصاد الكلي وبيئة الاستثمار وأسواق العمل ونظام التعليم والضمان الاجتماعي

من خلال برنامج MILES الذي يقترحه البنك الدولي من اجل زيادة فرص العمل اللائق والنوعي (Emploi de Qualité).

٧. إصلاح أنظمة التقاعد مع تزايد مدى الحياة او العمر المرتقب والازمات المالية العالمية:

في هذا الاطار نذكر الجهود التي تقوم بها الدولة اللبنانية لإقرار قانون التقاعد والحماية الاجتماعية ليحل مكان نظام تعويض نهاية الخدمة المعمول به حالياً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

٨. الإهتمام بالمعوقين او ذوي الاحتياجات الخاصة.

ان وضع البرامج التنفيذية لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية يستوجب منا الوقوف ملياً امام مقدرات الاقتصاد في كل دولة لتأمين التمويل اللازم ومصادره المناسبة والمتنوعة.